واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية

-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-

The reality and requirements of opening Islamic windows in Algerian public banks

-Case study of the Algerian Popular Credit-

لينة كرميش *

مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

جامعة االأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – الجزائر

kermiche.lyna@univ-emir.dz

حسيبة سميرة

مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – الجزائر

semirahassiba@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2023/07/12 تاريخ القبول للنشر: 2024/01/18 تاريخ النشر:2024/01/25

ملخص:

انطلاقا من المفاهيم النظرية للنوافذ الإسلامية ومتطلبات فتحها في البنوك التقليدية،سنحاول إبراز التحديات التي تواجه انفتاح البنوك العمومية الجزائرية على الصيرفة الإسلامية من خلال عرض تجربة القرض الشعبي الجزائري - وكالة قسنطينة -.

وقد توصلت الدراسة إلى أن النوافذ الإسلامية تشهد تأطيرا جيدا في الجزائرحيث أصدرت نظاما يسمح بفتحها في البنوك العمومية، وقد توجهت العديد من البنوك العمومية إلى فتح شبابيك على مستوى أغلب وكالاتها. فنجد بأن القرض الشعبي الجزائري رغم مواجهته للعديد من التحديات فلقد أظهر جاهزيته التامة لتبني هذه الأخيرة واستقطاب سيولة كبيرة من مختلف الصيغ الإسلامية المعروضة من طرفه، رغم بعض النقائص التي يمكن تداركها في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية،القرض الشعبيالجزائري،متطلبات،تحديات، واقع.

تصنيفات JEL: G10، G21.

Abstract:

Based on the theoretical concepts of Islamicwindows and the requirements for openingthem in traditionalbanks, wewilltry to highlight the challenges facing the openness of Algerian public banks to Islamicbanking by presenting the experience of the Algerian PopularCredit - Constantine Agency -.

The study found that Islamic windows are well structured in Algeria, where it issued a regulation allowing them to be opened in public banks, and many public banks have decided to open windows at their diffrentagencies.We find that the Algerian Popular Credit, despite facing many challenges, has demonstrated its full readiness to adopt it and attract the liquidity from the various Islamic methods offered by it, despite some shortcomings that can be adjusted in the future.

Keywords: Islamicwindows; CPA; Requirements; Challenges; Reality.

Jel Classification Codes :G10, G21.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

جاءت الصيرفة الإسلامية بهدف تغطية حاجات الجمهور المسلم في السوق الاقتصادية، فهي تعتبر ذلك الوسيط الذي يعمل على تمويل أصحاب العجز واستثمار أموال أصحاب الفائض وفق المبادئ الإسلامية باستخدام مختلف صيغ التمويل الإسلامي،أين تكمن أهميتها بالأساس في الجمع بين الجانب الربحي والاجتماعي دون الوقوع في مخاطر سعر الفائدة وحرمة الربا.

فلقد أثبتت صمودها في وجه مختلف الأزمات العالمية بجانب تسجيل رقم أعمال معتبر وفقا للإحصائيات العالمية وهذا ماجعل حتى المصارف التقليدية في مختلف البلدان العربية منها أو الغربية تتبنى الصيرفة الإسلامية مبدئيا من خلال فتح نوافذ إسلامية على مستواها، وقد تكون هذه الخطوة الأولى للتحول الكامل إلى مصارف إسلامية. أين اعتمدت في فتحها على مجموعة من الضوابط الإدارية والمالية الموافقة للأحكام الشرعية كي تواكب نظيرتها الإسلامية. فأثبت جاهزيتها التامة لخوض السوق المالية الإسلامية واستقطاب سيولة الجمهور من خلال تقديم مختلف الخدمات والمعاملات المالية الموافقة للشريعة.

وبعد أن أصبحت الصيرفة الإسلامية المقدمة من خلال النوافذ الإسلامية حديث العالم الاقتصادي، دفعت بالجزائر أن تنتهج نهج الدول الرائدة في هذا القطاع، أين قامت بالسماح لأول مرة للبنوك العمومية بفتح نوافذ إسلامية من خلال تمهيد الطريق لها عبر تنقيح القوانين وتوفير مختلف الأنظمة التي تساعدها على ممارسة الصيرفة الإسلامية، فكانت من البنوك السباقة لتبني هذه الأخيرة هو القرض الشعبي الجزائري الذي أثبت جاهزيته وجدارته رغم مواجهة مجموعة من التحديات.

1. 1.إشكالية الدراسة: ومما سبق، يمكن صياغة إشكاليتنا في السؤال الرئيسي:

ما واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية؟

ويتفرع عن سؤالنا الرئيسي الأسئلة الثانوية التالية:

- ماهي ضوابط ومتطلبات النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية ؟
- ما الدافع لإنشاء نوافذ إسلامية في بنوك تجارية عمومية؟
- ماهي التحديات التي يمكن أن تواجهها البنوك العمومية الجزائرية لإنجاح النوافذ الإسلامية المفتوحة على مستواها؟

1. 2.فرضيات الدراسة

- يتوجب لفتح نوافذ إسلامية في بنوك تجارية مراعاة مختلف الضوابط الشرعية والمتطلبات القانونية والمحاسبية.
- النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية أداة لتنويع مصادر التمويل.
- تواجه البنوك العمومية الجزائرية تحديات الضوابط الشرعية والقانونية والمؤهلات البشرية لنجاح تجربتها في الانفتاح على النوافذ الإسلامية.

1. 3.أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراستنا في أن الصيرفة الإسلامية عموما أصبحت حديث العالم ومن المواضيع الرائدة في مجال التمويل ناهيك على أن النوافذ الإسلامية تعتبر من أولى الحلول لتشجيع الشعوب المسلمة على استثمار أموالها وفق ما تتقضيه الضوابط الشرعية،بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وموازنة مؤشرات السوق من خلال تحقيق توازن الدائرة المالية

والدائرة الحقيقية كما أنها يمكن أن توفر مناصب عمل جديدة. وقد يعتبر انفتاح البنوك التجارية على الشبابيك الإسلامية أولى الخطوات للتحول الكلي إلى مصارف إسلامية.

1. 4.أهداف الدراسة: نرمي من خلال دراسة هذا الموضوع إلى مجموعة من الأهداف ندرج أهمها في النقاط التالية:

- التعريف بالنوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها، مع توضيح ضوابط نشاطها؛
- تبيان دوافع فتح النوافذ الإسلامية ومتطلباتها؛
- إبراز واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر مابين التحديات وعوامل نجاحها؛
- الوقوف على أهم النقائص التي يمكن معالجتها واقتراح توصيات من أجل الافاق المستقبلية.

1. 5.منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي لدراسة موضوعنا من خلال تبيان ماهية النوافذ الإسلامية مابين الجانب النظري والواقع العملي في الجزائر، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة/المقابلة كمنهج مساعد لاستنباط أهم التحديات والصعوبات التي تواجه البنوك العمومية عند تبني الصيرفة الإسلامية (حالة القرض الشعبي الجزائري).

2 ما هية النوافذ (الشبابيك) الإسلامية

2. 1. مفهوم النوافذ الإسلامية

للنوافذ الإسلامية عدة تعاريف، نذكر منها:

عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها: "جزء من مؤسسة مالية تقليدية (قد تكون فرعا أو وحدة مخصصة لهذه المؤسسة) تقدم كلا من إدارة المال (الحسابات الاستثمارية) والتمويل والاستثمار المتفق مع أحكام الشريعة ومبادئها مع الالتزام بفصل الأموال. كما أنها قد تقدم خدمات التكافل أو إعادة التكافل." (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، اخر تحديث ديسمبر 2020)

وحسب المادة 17 من النظام رقم 20-02 المؤرخ ب 24 مارس 2020 عرفت على أنها "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. ويجب أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية."(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 34)

من التعريفين السابقين نتستنتج خصائص النوافذ الإسلامية بأنها:

- هي فرع أو وحدة أو هيكل ضمن البنك أو تابعة له؛
- تتبع الأحكام الشرعية وتلتزم بمبادئ الإسلام؛
- تقدم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية؛
- مستقلة ماليا ومحاسبيا عن باقي هياكل البنك.

وعليه يمكن تعريف النوافذ الإسلامية إجرائيا على أنها: قسم من أقسام البنك التقليدي قد تكون عبارة عن فرع؛ له هيكل مادي خارج المؤسسة، أو عبارة عن وحدة داخل البنك في شكل مكتب، يقوم بتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية وفق الأحكام الشرعية، شرط أن يكون منفصل ماليا ومحاسبيا عن الهياكل الأخرى للبنك.

2.2. نشأة النوافذ الإسلامية

بدأت فكرة النوافذ الإسلامية تتمحور لدى البنوك التقليدية خاصة في الدول الغربية، وذلك بعد ارتفاع عدد الجالية المسلمة؛ رغم ذلك فإن من كان بطليعة المصارف التقليدية هو مصرف مصر، الذيالذي كان السباق في فتح فروع تعمل على

تقديم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة،وأول فرع أنشئ كان سنة 1980م تحت اسم -فرع الحسين للمعاملات الإسلامية -.

وقد تم الترخيص بإنشاء خمس وثلاثين فرعا مابين عامي 1981/1980م التابعة للمصارف التقليدية كمصرف مصر ومصرف التجارة والتنمية ومصرف التنمية الوطني ومصرف النيل وغيرهم.

وفي المملكة العربية السعودية كانت السابقة للمصرف الأهلي التجاري أين قام سنة 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا للأحكام الشرعية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلاه إنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك سنة 1990م، وننتاجاللإقبال المتزايد عليه قام المصرف بإنشاء عدة فروع أخرى لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. ومزامنة لهذا التوسع قام هذا الأخيرسنة 1992م بإنشاء إدارة مستقلة لمتابعة تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعا إسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكةالعربية السعودية.

هذا بالإضافة إلى فروع إسلامية تابعة لمصارف تقليدية أخرى والتي انضمت إلى ميدان المصرفية الإسلامية كالمصرف السعودي البريطاني والمصرف السعودي الهولندي، ومصرف الرياض وغيرهم.(الشريف، دون سنة، الصفحات 10-11)

3.2. دوافع وأسباب نشأة النوافذ الإسلامية

❖ **دوافع عامة لإنشاء النوافذ الإسلامية**

تتعدد أسباب ودوافع نشأة النوافذ الإسلامية من دولة إلى أخرى ومن بنك إلى اخر، لكن يمكن تجميعها في أهم النقاط المتشابهة، كالاتي: (محمد، 2017، صفحة 94)

- تنامي الوعي الديني بتحريم التعامل بالربا، مما شكل خطرا ينذر بتراجع الطلب على منتجات البنوك التقليدية،
- تعد كوسيلة لاستقطاب رؤوس أموال المسلمين المكتنزة،
- تزايد أرباح المصارف الإسلامية مقارنة بأرباح المصارف التقليدية، مما يدل على نجاح تجربة البنوك في تقديم الخدمات المالية الإسلامية،
- التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في الدول غير الإسلامية ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي جعلها تتجه للسماح بوجود هذه النوافذ بهدف تحقيق الربح.

❖ **أسباب فتح النوافذ الإسلامية بالجزائر**

الانفتاح على النوافذ الإسلامية بالجزائر هو خطوة للاستفادة من إيجابيات الصيرفة الإسلامية، من خلال:(جمال و عبد القادر، 2022، الصفحات 365-366)

- الإرادة السياسية لانتهاج الصيرفة الإسلامية بهدف تنويع منتجات المنظومة المالية والجزائرية وتطويرها؛
- محاولة جذب الأموال المكتنزة وكذا المتداولة خارج القطاع المصرفي، بسبب عزوف أصحابها عن التعامل بالمعاملات المحرمة؛
- رفع العوائد وجذب المزيد منالعملاءمن خلال المصرفية الإسلاميةللاستحواذ على أكبرحصة في السوق المالية؛
- سعي البنوك التقليدية على الحفاظ على عملائها من التوجه إلى البنوك الإسلامية؛
- الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي؛
- سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع أو نافذة بدل إنشاء مصرف جديد.

3.طبيعة العلاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية

1.3.حكم النوافذ الإسلامية

رغم أن النوافذ الإسلامية ليست حديثة النشأة، مع ذلك مازال هناك انقسام في الآراء بين عدم جواز وجواز تواجدها في البنوك التقليدية، فهناك خلاف فقهي بين معارض ومؤيد ومساند في حالة الضرورة؛

موضحين ذلك فيما يلي: (حفصي، 2017، الصفحات 194 - 195)

- **المؤيدون:** يرى أصحاب هذا الرأي أن إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية يعد مكسبا ماديا ومعنويا، وذلك من خلال عمل دعاية للفروع الإسلامية واستقطاب عدد أكبر من العملاء، وكذلك ضحد إشاعات عدم قدر النظام الاقتصاد الإسلامي على التكيف؛ واستدلوا على ذلك بما يلي:
  - أن الفروع الإسلامية تعمل على محاربة الربا؛
  - الأرباح التي تحققها النوافذ الإسلامية ربما قد تؤدي بالبنوك التقليدية إلى أن تغير نمطها من بنوك ربوية إلى مصارف إسلامية؛
  - في ظل عدم إمكانية فتح مصارف إسلامية مستقلة تبقى النوافذ هي البديل عنها؛
  - اكتساب الفروع الإسلامية خبرة في التسيير وخبرة في استعمال التقنيات الحديثة.
- **المعارضون:** يرى المعارضون أن هذه الفروع والنوافذ ماهي إلا وسيلة تضليلية، ودليلهم في ذلك:
  - قوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين}؛ (سورة البقرة، الآية 278)
  - حسب القاعدة الفقهية التابع تابع، فتعتبر النوافذ تابع للبنوك التقليدية؛
  - استعمال الحيلة من قبل البنوك التقليدية لفتح نوافذ إسلامية بهدف زيادة فرص السوق؛
  - وجود الأموال في بنك واحد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالحرام، إما باستعمال أموال البنوك التقليدية لفتح رأس مال النوافذ الإسلامية، أو باستعمال فائض سيولة النوافذ الإسلامية لاستثماره في البنوك التقليدية على أن تعيده للنوافذ الإسلامية.

2.3.ضوابط العمل بها

إن القول بمشروعية إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للمصارف التقليدية ليس قولا مطلقا، فيجب له مجموعة من الأسس التي تضبط عملها بما لايخالف الشريعة، وعليه يمكن وضع ضوابط رئيسية تتمثل فيما يلي:(الشمري، 2023، الصفحات 19 - 22)

- عدم زيادة رأس مال الفرع من القيمة الإسمية لرأس مال المصرف: فلا يجوز أن يزيد تمويل رأس مال الفرع لا ابتداءا ولا مالا عن القيمة الإسمية لرأس مال المصرف الأصل؛ أي أخذ مبلغ محصل من القيمة الإسمية لرأس مال البنك وتمويل الفرع بها.
- عدم وجود التبعية المؤثرة: فيندرج تحت هذا الضابط عدة أمور منها:
  - الفصل محاسبيا بين عمليات المصرف الأصل وعمليات الفروع الإسلامية؛
  - أن يكون النظام الآلي للفرع الإسلامي منفصلا عن نظام المصرف الأصل، وذلك راجع لاختلاف آليات حساب أرباح العمليات التمويلة وأرباح الودائع؛

- عدم إعانة المصرف الأصل على محرم: {وَ تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ...} (سورة المائدة، الآية 2)؛
- تعيين هيئة رقابة شرعية: ويعتبر هذا من أهم الضوابط التي يجب أن تكون في كل مؤسسة مالية بهدف مراعاة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على أعمال ونشاطات النوافذ الإسلامية؛
- تعيين جهاز رقابة داخلي: هو مجموعة من الموظفين ذوي دراية بالعمل المصرفي، يقومون على الإشراف والمراقبة المستمرة لمدى مطابقة العمل المصرفي للفتاوى التي تصدرها الهيئة الشرعية.

3.3.مداخل تحول البنوك التقليدية نحو التمويل الإسلامي

قسم المتخصصون مداخل توجه البنوك التقليدية إلى التمويل الإسلامي إلى جزأين، كما يلي:(رحماني و جبوري، 2020، صفحة 74)

- التحول الكلي: وذلك من خلال التخلي الكلي على المعاملات المالية التقليدية واستبدالها بالكامل بالأعمال المتوافقة والأحكام الشرعية.
- التحول الجزئي: وهذا النوع يتم من خلال أسلوبين؛ إما إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصرف أو من خلال إنشاء نوافذ داخل البنك الأصل؛ ويتم فيها تقديم خدمات ومنتجات إسلامية ولكن في ظل النظام المصرفي التقليدي، جنبا إلى جنب مع المعاملات المصرفية التقليدية.

ونلاحظ من خلال التحول الجزئي أن هناك شكلين أساسين للنوافذ الإسلامية، يمكن توضيحها في الشكل (01) الموالي:

الشكل 1: الشكل التنظيمي لفتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية

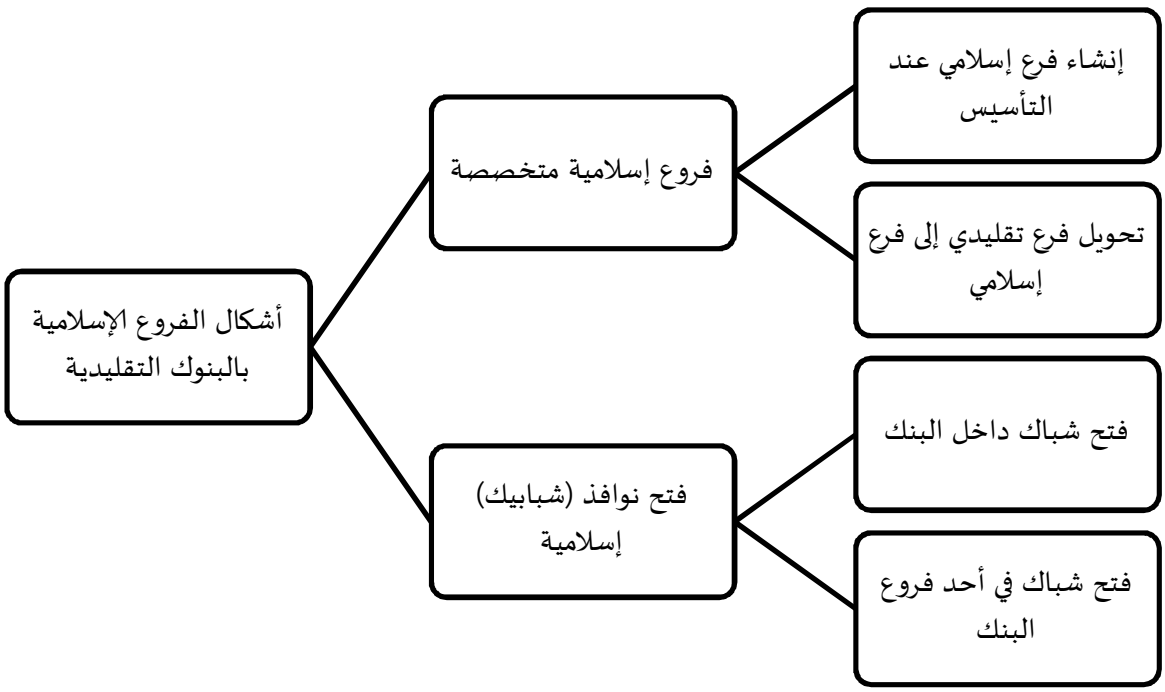

المصدر: عزوز أحمد، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص252 .

4. واقع النوافذ الإسلامية بالجزائر

1.4.متطلبات فتح النوافذ الإسلامية

❖ **متطلبات قانونية:** لقد أوضح التشريع الجزائري المتطلبات القانونية اللازمة لفتح نافذة إسلامية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 34)

- أن تسلم الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية شهادة المطابقة لأحكام الشريعة كإذن بالموافقة يمنح من خلاله بنك الجزائر موافقته الأولية ليضيف البنك منتج جديد لمعاملاته.
- بطاقة وصفية للمنتوج؛ يتم من خلالها تحديد نوع المنتج أو الخدمة المراد تقديمها، أسلوب تطبيق المنتج أو الخدمة مع توضيح جميع الشروط اللازمة التي تلحق بالمنتج من تعريف وعمولات ومكافآت وغيرها من التفاصيل.
- تقرير مسؤول رقابة المطابقة يحمل رأي إيجابي؛ يؤكد فيه عدم مخالفة هذا المنتوج للأحكام التشريعية المنظمة لعمل المؤسسات المالية.
- بيان استقلالية النافذة المراد إنشاؤها محاسبيا وماليا عن باقي أقسام البنك من خلال تقديم هيكل تنظيمي مبدئي مرفق بقائمة المستخدمين المخصصين حصريا لذلك يوضح فيه ضمان الإستقلالية.

❖ **متطلبات شرعية:** كما أشرنا انفا بأن أهم مايميز النوافذ الإسلامية هو التزامها الشرعي في تعاملاتها المصرفية، ولضمان هذا الشرطالأساسي فيجب أن تتوفر على مايلي: (منير و بن موسى، 2021، الصفحات 94-95)

- **مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية:** ويسهر على تحقيق هذا الشرط الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، من خلال دراسة الملفات المقدمة من طرف البنك وتقييم مدى مطابقة المنتجات للأحكام الشرعية التي تعتزم المؤسسة المالية على تقديمها، ولا يقتصر الأمر على الرقابة القبلية فقط بل تكون الرقابة مستمرة أثناء التطبيق ومابعد التطبيق لضمان سلامة التنفيذ.
- **إنشاء هيئة رقابة شرعية:** يتعين على البنوك التقليدية التي تعتزم على فتح نوافذ إسلامية أو فروع أن تقوم بتعيين هيئة رقابة شرعية من طرف الجمعية العامة للبنك من أجل تحقيق الاستقلالية لها، والتي تتكون على الأقل من ثلاثة أعضاء. وتختص هذه الهيئة في وضع الفتاوى والإرشادات والتعليمات اللازمة لمطابقة النوافذ الإسلامية وتعاملاتها للأحكام الشرعية بصفة مستمرة وإثباتها في تقرير يقدم للجهات المعنية بالأمر.
- **التدقيق الشرعي:** ويهتم التدقيق الشرعي بالمراقبة البعدية والقيام على تطبيق الحوكمة الشرعية داخل النافذة الإسلامية، من خلال تتبع مدى التزام الفرع بتنفيذ تعليمات الهيئة الشرعية، وهنا يستحسن وجود تدقيق شرعي داخلي يتم من طرف لجنة داخلية للبنك ويتم إتباعه بتدقيق شرعي خارجي مستقل لضمان الشفافية والتأكد التام من تحقيق أهداف الرقابة الشرعية.

❖ **متطلبات مالية وإدارية**

- **متطلبات مالية ومحاسبية:** لخص نص المادة السابعة عشر من النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية التنظيم المالي لشبابيك الصيرفة الإسلامية أهم الشروط المالية التي يجب أن توفرها النافذة الإسلامية، نذكرها فيما يلي: (ختير، 2021، الصفحات 325-326)

  - الاستقلالية المالية؛ أن يكون رأس مال النافذة الإسلامية مستقلا تماما عن رأس مال البنك الأم.

- وضع نظام خاص بالمحاسبة لشباك الصيرفة الإسلامية وفصله عن نظام المحاسبة الخاصة بهياكل البنك؛ أي الفصل في الدفاتر المحاسبية وذلك لاختلاف المعاملات المالية التي لا تتعامل بالربا عكس باقي معاملات البنك الربوية.
- وضع أنظمة حاسوبية مستقلة قائمة على مبادئ الشريعة لسير معاملات النافذة الإسلامية.
- الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية وأنجع المعايير المعتمدة في المؤسسات المالية الإسلامية في باقي الدول؛ وتطبيقه في النوافذ الجزائرية.
- إعداد تقارير دورية وجمع البيانات والمستندات اليومية الخاصة بالنوافذ الإسلامية وتقديمها لبنك الجزائر، الهيئة الشرعية وباقي الجهات المعنية؛ وذلك لتعزيز الإستقلال المالي والمحاسبي للنافذة الإسلامية.
- فصل حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية على باقي الحسابات؛ لضمان عدم اختلاط الأموال.

- **متطلبات إدارية:** يتطلب فتح نافذة إسلامية إلى جانب المتطلبات القانونية، الشرعية والمالية؛ الأخذ بالإجراءات الإدارية في البنك كما هو مبين فيما يلي: (مفتاح و معارفي، 2014، الصفحات 271-272)
  - تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليكون مشروعا.
  - تعيين لجنة إدارة تهتم بشؤون النافذة وفق المبادئ الشرعية، مع التحديد المسبق لمتعاملين مختصين.
  - توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين، واعتماد مبدأ الكفاءة، القناعة والالتزام بأحكام الشريعة كمبدأ رئيسي للتوظيف.
  - إعداد برامج تدريبية وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة في العقود والضوابط الشرعية مع دراسة الفرص الاستثمارية واستحداث أساليب تمويلية وفق الشريعة الإسلامية.
  - تطبيق معايير الهيئات المختصة والمتوافقة مع المعايير الدولية لتحسين أساليب معالجة الإيرادات والمصاريف وطبيعة المعاملات المصرفية الإسلامية.

2.4.عوامل نجاح النوافذ الإسلامية: من خلال ما سبق يمكن تحديد عوامل نجاح النوافذ الإسلامية في:

- عدم التعامل بالربا، والإلتزام الشرعي التام في جميع المعاملات؛ يؤدي بالضرورة لاكتساب ثقة جمهور المتعاملين وضمان وفائهم.
- ضمان بيئة قانونية موائمة لعمل النوافذ الإسلامية؛ مع الالتزام بالتشريع القانوني لعدم الوقوع في أي ملابسات.
- الإعداد المسبق لكيفية سير النافذة الإسلامية؛ من خلال وضع خطة علمية دقيقة تضمن تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المسطرة مسبقا من طرف لجنة إدارية كفء.
- توفير متعاملين مختصين في المالية الإسلامية، وتدريبهم المستمر لتحقيق التوازن مابين الفرص الاستثمارية والأحكام الشرعية وفق صيغ التمويل الإسلامي.
- الفصل المالي والمحاسبي التام بين معاملات النوافذ الإسلامية ومعاملات البنك الرئيسي؛ من خلال عدم خلط حسابات الزبائن ولا خلط الأموال المتحصلة من الفوائض الاستثمارية.

بالإضافة إلى ماسبق يجدر الإشارة إلى أهم ثلاث مقومات يجب أن تتوفر للنهوض بالمالية الإسلامية في الجزائر سواء تعلق الأمر بالنوافذ الإسلامية أو المصارف الإسلامية أو باقي المؤسسات المالية الإسلامية الناشطة أو التي ترغب بالنشاط داخل التراب الوطني: (رمضاني و البرود، 2017، الصفحات 160-161)

- **تقنين العمل المصرفي الإسلامي:** ويقصد بذلك توفير البيئة القانونية اللازمة للصيرفة الإسلامية التي تضمن نشاطها بصفة شرعية ومشروعة؛ من خلال تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين، اقتصاديين، قانونيين ومصرفيين للتكفل بوضع قانون شامل جميع الجوانب التي تخص الصيرفة الإسلامية.
- **تنظيم العلاقة مع البنك المركزي:** إذ أن اختلاف معاملات النوافذ الإسلامية خاصة والبنوك الإسلامية عموما، يفرض على البنك المركزي في أي دولة ترغب بتنشيط المالية الإسلامية ان توفر البيئة الملائمة لتحقيقها، من خلال إحلال نسب الأرباح بدل نسب الفوائد ووضع تعليمات رقابية تتواءم والطبيعة الشرعية لهذه النوافذ دون الخروج عن المعايير الدولية أو رقابة البنك المركزي المباشرة على البنوك داخل التراب الوطني.
- **النظام الضريبي:** إن الضريبة المفروضة على البنوك التجارية في الجزائر تخص الأرباح المحققة من الفوائد المحصلة جراء عمليات الإقراض، ورغم اختلاف طبيعة نشاط البنوك الإسلامية ونوافذها؛ يجب تمييز التحصيل الضريبي المطبق عليها كذلك واعتماده على أساس هوامش الربح المحققة، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الزكاة كذلك. (منير و بن موسى، 2021، الصفحات 98-99)

3.4.تحديات ومعيقات عمل النوافذ الإسلامية

تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية ونشاطها على مستوى الجزائر مجموعة من المعيقات في العديد من الجوانب؛ نوجزها في النقاط التالية:

- **التبعية وعدم الاستقلال التام؛** فهناك عملاء يتحفظون على التعامل مع مؤسسة تقدم نشاطات مزدوجة، لما فيه من شبهة اختلاط الأموال وغيرها.
- **الإختلاف الشرعي حول المنتجات؛** وهذا راجع لضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية الذي يؤدي بالضرورة إلى التضارب في الفتاوى حول جواز وعدم جواز بعض الصيغ التمويلية وكيفية استخدامها. ونأخذ مثالا على هذا معضلة التورق الذي حرم التعامل بها مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالمقابل نجد بعض البلدان الإسلامية تجيز التعامل به اعتمادا على المعايير الدولية الصادرة عن الهيئات الرسمية كالبحرين وماليزيا.
- **ضعف كفاءة الكوادر البشرية؛** جل الموظفين يتم استقطابهم من السوق التقليدي، ودون وضع الجهد الكافي لتأهيلهم وتدريبهم بالشكل الذي يلائم خصوصية العمل المصرفي الإسلامي. (منير و بن موسى، 2021، الصفحات 99-100)
- **التحدي القانوني؛** إذ أن لا القانون الجبائي ولا القانون التجاري يراعي خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي، فالقانون لا يمنعه من العمل لكن يعيق نشاطه بصفة شرعية تامة.
- **تحدي السياسة النقدية؛** أغلب الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي تعتمد أساسا على سعر الفائدة المحرم ويتم تطبيقها كما هي على المؤسسات الإسلامية ونوافذها دون مراعاة تكييفها وفق المبادئ الشرعية.
- **المعيقات المحاسبية؛**عدم وجود نظام محاسبي خاص بالمعاملات المالية الموافقة للضوابط الشرعية.

- **عدم توفر مؤسسات مالية إسلامية داعمة**؛ تحتاج البنوك عموما لكي تنشط عى المستوى الوطني والدولي على حد سواء إلى مؤسسات مالية تنشطها جنبا إلى جنب معها، وهذا مالا تتوفر عليه الجزائر فلا يوجد سوق مالي إسلامي ولا صناديق استثمار مع ندرة مؤسسات التأمين الكافلي. (جمال و عبد القادر، 2022، الصفحات 367-368)
- تقاعس بعض المسؤولين عن التطوير المستمر للنوافذ الإسلامية، وذلك عائد لضعف الوعي بسلامة التوجه المزدوج للبنك.
- المنافسة غير البناءة بين القائمين على إدارة الشقين الإسلامي والتقليدي ومستحدمها. (رمضاني و البرود، 2017، صفحة 157)

5. دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري -وكالة ولاية قسنطينة

بالاعتمادا على الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك والتقارير والبيانات الرسمية المنشورة من طرفه، بالإضافة إلى زيارة ميدانية لوكالة قسنطية التابعة للقرض الشعبي الجزائري وإجراء مقابلة شخصية مع ممثلة قسم الصيرفة الإسلامية للقرض الشعبي الجزائري وكالة –قسنطينة، يوم 3 أوت 2022؛ سنقوم بعرض تجربة هذه الوكالة في فتح نافذة إسلامية. أين تم طرح مجموعة من الأسئلة تضمنت أربع محاور؛

- ماهية النوافذ الإسلاميةو أهدافها.
- الرقابة المصرفية والشرعية عليها.
- الأسس التسويقية، الإدارية، المحاسبية والبشرية،
- النتائج المتوصل إليها من طرف هذه النوافذ والنقائص التي تواجهها.

1.5. نبذة عن القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري إحدى البنوك التجارية الرئيسية على المستوى الوطني، إذ يعتمد على تنوع عروضه البنكية منذ تأسيسه سنة 1966. كما يقدر رأسماله الاجتماعي حاليا ب 48 مليار دينار جزائري الذي يعتبر ملكية حصرية للدولة. ضاما أكثر من 4300 متعاونا ومايعادل 159 وكالة موزعة عبر التراب الجزائري. (القرض الشعبي الجزائري، 2023)

تم تدشين أول شباك صيرفة إسلامية على مستوى قسنطينة يوم الأحد 28 فيفري 2021 من طرف الرئيس المدير العام للقرض الشعبي الجزائري، وبه بلغ عدد الفضاءات الموجهة لتسويق منتجات وخدمات التمويل الإسلامي 35 وحدة. تسمح بتوفير تسعة منتجات تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.(وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)

ولقد صرح رئيس قسم الصيرفة الإسلامية للبنك من خلال الطبعة السابعة لمنتدى الصيرفة الإسلامية بمخرجات إطلاق الصيرفة الإسلامية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022) ، كما يلي:

- النشاط الخاص بالصيرفة الإسلامية سمح للقرض الشعبي الجزائري بأن يستقطبمبلغ يقدر بستة عشر مليار دج في ظرف سنتين احتسابا من تاريخ انطلاقها في العمل بأكتوبر 2020 ؛
- مايزيد عن 90 % من هذه الحصيلةكانت في شكل ودائع تحتحسابات الإدخار الإسلامية التي قام بها أفراد طبيعيين؛
- وهذا الأخير يعتبر من أكثر البنوك عددا للنوافذ الإسلامية، المقدرة ب 91 وكالة موزعة على التراب الوطني؛
- تسجيل ما يزيد عن 26.000 زبونقاموا بفتح حسابات طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛

كما أضاف أنه من المخطط فتح 10 إلى 12 وكالة موجهة كليا للنشاط المالي الإسلامي، وكذلك فتح بنك شامل مخصص للصيرفة الإسلامية وإطلاق خدمات جديدة.

الجدول 1: نسب توزيع الأرباح المحصلة من حساب الإستثمار الإسلامي للقرض الشعبي الجزائري

فترة الإستثمار	حصة البنك	حصة الزبون
من 3 إلى 6 أشهر	%49	%51
من 6 إلى 12 شهرا	%45	%55
من 12 إلى 18 شهرا	%35	%65
من 18 إلى 24 شهرا	%30	%70
من 24 إلى 36 شهرا	%25	%75
من 36 إلى 48 شهرا	%20	%80
من 48 إلى 60 شهرا	%15	%85

المصدر: القرض الشعبي الجزائري، الصيرفة الإسلامية، حساب الإستثمار الإسلامي غير المخصص، يوم 13 ماي2023، على الساعة 1:58، https://www.cpa-bank.dz

ونلاحظ هنا مما سبق؛ أن القرض الشعبي الجزائري يسعى جاهدا لتعزيز الصيرفة الإسلامية على مستواه، وتوفير مختلف الخدمات والمنتجات التي تعمل وفق الأحكام الشرعية للخواص والمؤسسات والمهنيين.

2.5. منتجات النوافذ الإسلامية المقدمة على مستوى القرض الشعبي الجزائري

يقوم القرض الشعبي الجزائري بتمويل الخواص، المؤسسات والمهنيين عبر مجموعة من المنتجات وفق المبادئ الشرعية؛ وسيتم التطرق إليها بالتفصيل فيما يلي: (القرض الشعبي الجزائري، 2023)

❖ **خواص:**

- **ودائع إسلامية:** ويتم تقديمها في شكل ثلاثة حسابات وهي:
- **حساب التوفير الإسلامي:** هو حساب إدخار (بالدينار الجزائري)، موجه للمواطنين الجزائريين من كل الأعمار، ينتج عنه عائد من استثمار الأموال المودعة فيه وفق صيغةالمضاربة؛ (تقدم العوائد للحسابات التي يزيد رصيدها عن 10000 دينار جزائري، وتزيد مدة الإدخار عن ثلاثة أشهر).
- **حساب الصك الإسلامي:** هو حساب يخضع لمبدأ القرض الحسن، يسمح لصاحبه بإجراء مختلف المعاملات البنكية في حدود رصيده الدائن المتاح، دون فوائد لكن تطبق عليه عمولات.
- **حساب الإستثمار الإسلامي غير المخصص"تنمية":** حساب يودع الزبون مبلغ مالي لدى البنك، أين يستثمره هذا الأخيرالمبادئ الإسلامية بحيث يكون عائد المضاربة مشتركا ومعلنا بين طرفيها حسب نسب التوزيع المتعاقد عليها؛ وهو حساب تودع فيه الأموال لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وستين شهرا موجه للأفراد، المهنيين والمؤسساتذوي جنسية جزائرية.

ويتم توزيع الأرباح المحصلة من هذا الحساب حسب ماهو متفق مسبقا وكما هو موضح عبر الجدول رقم (01) :

- **تمويل إسلامي:** ويتمثل أساسا في صيغة التمويل بالمرابحة، ومخصصة حسب نوع الأصل الممول.
- **المرابحة تجهيز:** هو منتوج مخصص للأفراد والمهنيين الذين يتمتعون بالجنسية الجزائرية؛ يتدخل فيه القرض الشعبي الجزائري بصفة مشتري أول لسلع استهلاكية من المورد ليعيد بيعها للعميلمع إضافة هامش ربح معلوم ومشاع مسبقا.

ويتم منح التمويل وفق مجموعة من الشروط المدروسة من طرف البنك توضح في الجدول رقم (02):

الجدول 2:شروط منح تمويل "مرابحة تجهيز" من طرف القرض الشعبي الجزائري –

مبلغ التمويل	الحد الأقصى لمبلغ التمويل يكون 90% من ثمن السلعة؛ في حدود 100.000-1.000.000 دج
مدة التمويل	- فترة السداد بين (12) شهرا كحد أدنى و (36) شهرا كأقصى مدةمخصصة للأفراد. - وتتراوح بينثلاث سنوات كحد أدنى وسبع سنوات كأقصى مدة مخصصة للمهنيين.
رسوم دراسة الملف	يتم تحصيل هذه الرسوم بشكل دفعة مسبقة واحدة وحسب مايحدده البنك.
أهلية المستفيد	- أن يتمتع بالأهلية القانونية؛ - بالإضافة إلى راتب أو دخل منتظم يعادل مرة ونصف الحد الأدنى الوطني المضمون؛ - ألا يتجاوز سنه 70 سنة بتاريخ تسديد آخر قسط.

المصدر:من إعداد الباحثتين اعتمادا على نفس المرجع السابق، يوم 13 ماي2023، على الساعة 15:16.

شروط منح التمويل للتجهيزات والمعدات مدروسة من طرف البنك كي تلبي الجانب الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، و تحقيق التنوع الاستثماري والتمويلي على مستوى البنك.

- **المرابحة سيارة/دراجة نارية:** لتطبيق هذا الأسلوب يتصفالبنك بكونه المشتري الأول من بائع السيارة أو الدراجة النارية (شريطة أن تكون مصنعة أو مركبة في الجزائر) ليعيد بيعها للزبون بإضافةهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقا. وذلك وفقا لمبادئ الشريعة ؛ويتم منح التمويل وفق مجموعة من الشروط توضح في الجدول رقم (03):

الجدول 3:شروط منح تمويل "مرابحة سيارة/دراجة نارية" من طرف القرض الشعبي الجزائري

مبلغ التمويل	- مبلغ التمويل محدد بنسبة 90 % كأعلىحد من الثمن الكلي من بيع السيارة؛ - بينما حددت المساهمة الشخصية للعميل بنسبة 10% كأدنىحد من الثمن الكلي لبيع السيارة؛ - مسموح ببلوغ مبلغ التمويل ثلاثة ملايين دينار جزائري كأقصى سقف، وهذا محددحسب قدرة العميل على السداد. - غير مسموح بتجاوز القسط الشهري بأي حال من الأحوال نسبة 30٪ من صافي الدخل الشهري.
مدة التمويل	المدة الزمنية للتسديد تكون ما بين سنة وخمس سنوات.
رسوم دراسة الملف	يتم تسديد هذه الرسوم كاملة حسب مايحدده البنك مسبقا.
أهلية المستفيد	- أن يتمتع بالأهلية القانونية؛ - أجرا شهريا، مستمر يساوي 40000 دج أو أكثر؛ - السن لا يتجاوز 70 سنة.

المصدر:من إعداد الباحثتين اعتمادا على نفس المرجع السابق، يوم 14 ماي2023، على الساعة 14:04.

الشروط الموضوعة من طرف البنك متناسبة مع مداخيل الأفراد، حيث يحاول البنك التكيف مع احتياجات عملائه.

- **المرابحة عقار:** لتطبيق هذه الصيغة يتصف البنك بصفة مشتري أول من بائع العقار ليعيد بيعه للزبون مع إضافة هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقا؛ شرط أن يكون العقار منتهي الإنجاز لتفادي بيع الغرر (القرض الشعبي الجزائري، 2022) . ويتم منح التمويل وفق مجموعة من الشروط توضح في الجدول رقم (04):

الجدول 4:شروط منح تمويل "مرابحة عقار" من طرف القرض الشعبي الجزائري

مبلغ التمويل	- يحدد مبلغ التمويل بنسبة 90 % كأقصى حد من سعر العقار ويوضعحسب دخل العميل وسنه؛ - وتحدد نسبة مايدفعهاالعميل ب 10% كأدنى حد من سعر العقار. تقدر حسب سعر البيع الموضح في عقد الوعد بالشراء والخبرة على العقار (داخلية أوخارجية)؛ - مبلغ التمويل غير محددلكن يجب أن يتماشى و قدرة العميل على السداد.
مدة التمويل	- لايمكن تجاوز مدة 40سنة كأعلى حددون سداد، و يتم احتساب المدة ابتداءا من تاريخ صرف التمويل، شريطة أن يكون اخر قسط قبل أن يبلغ العميل 75 سنة.
رسوم دراسة الملف	- تدفع هذه الرسوم على دفعة مسبقة واحدةوحسب مايحدده البنك.
أهلية المستفيد	- أن يتمتع بالأهلية القانونية؛ - أجرا شهريا مستمرا، يساوي على الأقل ضعفي الأجر الوطني الأدنى المضمون؛ - ألا يتجاوز سنه 75 سنة بتاريخ تسديد آخر قسط.

المصدر:من إعداد الباحثتين اعتمادا على نفس المرجع السابق، يوم 14 ماي2023، على الساعة 14:15

⇐ الجدول يوضح أن البنك يراعي جميع المستجدات الاقتصادية و حاجات الأفراد من خلال وضع مجموعة من الشروط تتلاءم و قدرتي الطرفين (البنك و عملائه).

❖ **مهنيون:**

- **حلول مخصصة للإيداع:** وهي أساسا تقدم وفق حسابين هما:

- **الحساب الجاري الإسلامي:** وهو يخضع لنفس مبدأ حساب الصك الإسلامي المقدم للخواص.
- **حساب الاستثمار الإسلامي:** وهو نفسه المذكور سابقا في عنصر الخواص.

- **حلول التمويل والتجهيز:** وتقدم كذلك في شكلين هما:

- **المرابحة تجهيزات للمهنيين:** تمويل موجه للمهنيين المبتدئين في النشاط والمزاولين لنشاطهم تمكنهم من اقتناء معدات مهنية في إطار ممارسة نشاطهم وفقا لمبادئ الشريعة؛ تكون فترة السداد فيها تتراوح من 03 الى 07 سنوات مع إمكانية منح فترة إرجاء تصل الى 12 شهرا. حيث يمكن أن يصل مبلغ التمويل إلى 80% من سعر المعدات دون تجاوز مبلغ 20000000 دج بالنسبة للمهنيين المبتدئين في النشاط، وإلى 90% من سعر المعدات دون تجاوز مبلغ 25000000 دج بالنسبة للمهنيين المزاولين لنشاطهم.
- **الإجارة المنتهية بالتمليك عقار/مؤسسات:** هوأسلوب تمويل يقوم القرض الشعبي الجزائريوفقها باقتناء العقار الذي تختاره المؤسسة لتأجره لها مقابل إيجار معلن مشاع مسبقا ويسمح لهذه الأخيرة بتملكه بعد تسديد كل مستحقات ايجار العقار وبعد دفع قسط الإيجار الأخير للحصول على العقار المؤجر بسعر رمزي. وهو تمويل مخصص لأي مؤسسة ذات

كيان جزائري تتصف بما يلي: قاعدة ائتمانية مقبولة بالإضافة إلى تسوية الوضعية الجبائية. علما أن الحد الأقصى لفترة تمديد التسديد هو ثلاثة (03) أشهر ابتداء من تاريخ تسليم المفاتيح.

كما يجدر التنبيه إلى أن مدة التمويل لا تتجاوز 15 سنة ، بينما لا تقل مدة الإيجار عن 03 سنوات تشمل فترة التمديد حيث يمكن أن يصل مبلغ التمويل إلى 90٪ من سعر العقار المراد الحصول عليه ويتم تقدير حقوق الملكية المطلوبة (10٪ على الأقل من سعر العقار) على أساس سعر العقار المراد شراؤه.

❖ **شركات:**

- **حلول مخصصة للإيداع:** وهي نفسها الموجهة للمهنيين بشكليها.
- **حلول التمويل والتجهيز:** وهي كذلك نفسها الموجهة للمهنيين بشكليها لكن مع اختلاف بعض الشروط فقط، نوجزها في النقاط الموالية:

- **المرابحة تجهيزات للمؤسسات:** مخصصة لكلمؤسسة لها كيان في الجزائرو تقدر على الائتمان وتمويل ذاتي يعادل ما نسبته 30٪من تكلفة التجهيزات حيث يصل مبلغ التمويل كحد أقصى إلى 70٪ من تكلفة المعدات المشتراة ولفترة ما بين من ثلاث سنوات كأدنى حدإلى سبع سنوات كأقصاه، و هي تشمل مدة إرجاع تصل الى إثني عشر شهرا.
- **الإجارة المنتهية بالتمليك عقار/مؤسسات:** وهي تخضع لنفس الشروط الموجهة للمهنين.

ومما سبق نلاحظ أن القرض الشعبي الجزائري نوعا ما لديه باقة متنوعة من المنتجات الخاضعة للمبادئ الشرعية ويمكن أن تتماشى واحتياجات السوق حاليا، لكن كان الاعتماد الأساسي على ثلاثة صيغ تمويل وهي المرابحة، المضاربة والإجارة مع منح القروض الحسنة مقابل عمولات.

3.5. واقع فتح النوافذ الإسلامية على مستوى القرض الشعبي الجزائري

اعتمادا على الأجوبة المتحصل عليها من المقابلةالتي تمت مع ممثلة قسم الصيرفة الإسلامية للقرض الشعبي الجزائري وكالة-قسنطينة كما أشرنا سابقا بيوم 03 أوت 2022ومن خلال تحليل الباحثتين، لاحظنا أن هناك فرق نسبي بين الجانب النظري والتطبيق العملي؛ رغم ذلك فإن الجهود لازالت قائمة والقرض الشعبي الجزائري يسعى دائما لتقديم الأفضل شريطة توفير البيئة والمحيط المناسبين لتقديم الصيرفة الإسلامية.

أ/ نشاط الشباك الإسلامي للقرض الشعبي الجزائري:

من خلال الأسئلة المطروحة في المقابلة يمكن استخلاص أهم الأجوبة في النقاط التالية: (القرض الشعبي الجزائري، 2022)"بتصرف"

- بدأ العمل الفعلي بالصيرفة الإسلامية على مستوى الوكالة في مارس 2021؛
- الصيرفة الإسلامية هي عبارة عن منتج تابع للبنك، خصص له شباك منفصل على مستوى الوكالة؛
- تم التسويق له عبر الميديا واللافتات الإشهارية، إقامة عروض على مستوى دور الثقافة وكذلك أيام تعريفية على مستوى الجامعات؛
- أول صيغتين تم إطلاقهما على مستوى البنك هما صيغتي المرابحة والمضاربة، وبالنسبة لصيغة المضاربة يتم تطبيقها بالنوع الذي يكون فيه العميل هو صاحب المال فقط؛

- لم يكن من اختصاص البنك التقليدي الشراء وإعادة البيع، كانت وظيفته تقديم خدمات مالية فقط، وبوضع القانون الجديد (النظام رقم 20-02 المؤرخ ب 24 مارس 2020) تم تبني الصيرفة الإسلامية على مستوى القرض الشعبي الجزائري؛
- يحرص البنك على اتباع الأحكام الشرعية بخصوص حسابات الصيرفة الإسلامية، فلا يبيع مالايملك لتفادي ربا الغرر وهامش الربح يجب أن يكون متفق ومعلن عليه قبل إبرام العقد كما يحرص على أن تكون كل معاملاته حلالا؛
- حسابات الصيرفة الإسلامية منفصلة تماما عن باقي حسابات البنك، ماليا ومحاسبيا (رأس مال ورقم أعمال البنك التقليدي منفصل تماما عن الشبابيك الإسلامية)؛
- الفصل المحاسبي على مستوى الوكالة موجه بالتحديد لمحاسبة الرسم على القيمة المضافة على السلع المشتراة في إطار بيع المرابحة والشيكات الممنوحة والأموال المحصلة؛
- يتم جمع الملفات المنجزة على مستوى البنك وإرسالها إلى المديرية الجهوية للمحاسبة؛
- نظرا لحداثة هذا المنتج بالبنك، تم دراسة مايقارب ثلاثين (30) ملفا فقط منذ تاريخ مارس 2021 إلى غاية أوت 2022 في إطار تمويل تجهيزات للخواص؛
- وجود مراقب شرعي خارجي، يقوم بزيارات مفاجئة من أجل التأكد من صحة الملفات المنجزة وأسلوب المعاملات المقدم إن كان يتوافق والأحكام الشرعية؛
- يوجد قانون داخلي يوضح الشروط والمبادئ الأساسية التي تضبط العمل وشروط منح التمويل وغيره من الخدمات.

ب/ الصعوبات التي تواجه الشباك الإسلامي للقرض الشعبي الجزائري:

- عدم تنوع الخدمات المعروضة في إطار الصيرفة الإسلامية؛
- المحاسبة الخارجية المطبقة على البنك التقليدي تتم من نفس طرف الشخص بالنسبة للشبابيك الإسلامية أيضا؛
- لايوجد تمويل سيارات لأنه مربوط بارتباط تصريح الدولة لبيع السيارات من طرف العلامات التجارية داخل الجزائر؛
- لم يتم دراسة أي ملف يخص تمويل العقارات بسبب قانون الضرائب الذي يفرض على العقارات عند الشراء، وتم تسوية الوضعية مؤخرا فقط؛
- العمال القائمين على تقديم هذه الخدمة، ذوي تكوين بنكي تقليدي وتم إرسالهم إلى ندوة دامت يوم واحد من أجل التعرف على المالية الإسلامية، وباقي التعاملات كلها كانت من طرف المجهودات الشخصية للموظفين؛
- عدم فتح مناصب عمل للمختصين من أجل القيام بتقديم هذه الخدمات الإسلامية؛
- هناك هيئة رقابة شرعية على مستوى المديرية العامة للبنك بالعاصمة، ويتم إرسال مدقق شرعي مرة في السنة فقط من أجل التأكد من صحة العمل المنجز خلال السنة كلها، أي أنه هنا تطبق رقابة بعدية فقط على الشبابيك الإسلامية؛
- العديد من الصعوبات تواجه العمال عند التطبيق بسبب قلة القوانين وصعوبة العقود، وهذا مايؤدي إلى بطء منح التمويل؛

- انعدام الوعي الثقافي للزبائن باختلاف هامش الربح عن الفائدة، وبأن طريقة احتساب كل منهما مختلف.

ج/ أهداف الشباك الإسلامي للقرض الشعبي الجزائري:

- تنويع الزبائن، وتنويع منتجات البنك؛
- استقطاب شريحة جديدة من العملاء ورفع نسبة الحسابات المفتوحة على مستوى كل وكالة؛
- الرفع من رقم الأعمال؛
- إعطاء بديل للعملاء الذين لا يرغبون بالتعامل بالربا من خلال استعمال التمويل الإسلامي.

6. تحليل النتائج:

من خلال بحثنا في الموضوع ودراسته من الناحية النظرية وإجراء دراسة حالة لواقع النوافذ الإسلامية الجزائرية توصلنا لمجموعة من النتائج نحللها في النقاط التالية مع اختبار الفرضيات المطروحة مسبقا وإظهار صحتها أو تفنيدها:

❖ **النتائج المتحصل عليها وتفسيرها:**

- تعتبر النوافذ الإسلامية هيكل تابع للبنوك التقليدية لكن مستقل ماليا عنه يكون نشاطه وفق الأحكام الشرعية؛ نجد هنا أن هناك تناقض في تعريف الشبابيك أي لا يمكن لتابع أن ينفصل عن المؤسسة الأم وسيكون هناك تداخلات بين تعاملات البنك الرئيسي وشبابيكه الإسلامية من الناحية المنطقية لا محالة.
- هناك العديد من الضوابط والأسس الواجب توفرها من أجل فتح نوافذ إسلامية ونشاطها، لكن من الناحية التطبيقية مازال يغفل عن البعض منها؛ رغم ذلك فإن السهو عن هذه المتطلبات يمكن تداركه في المستقبل إذا ماتكاثفت جهود المسؤولين مع المختصين في هذا المجال والاستعانة بخبراتهم من أجل رفع مستوى ثقة العملاء وتحسين جودة المنتجات وتنوعها.
- هناك اختلاف شرعي واضح بين مؤيد ومعارض لهذه الشبابيك، ولكل طرف أدلته وهذا مايترك الكثير من الملابسات في جواز هذه النوافذ من عدمه مما يؤدي بالضرورة إلى شك كبير في المعاملات المطبقة من طرف هذه الأخيرة لدى جمهور المتعاملين.
- أظهرت الحكومة الجزائرية جاهزيتها التامة لتبني الصيرفة الإسلامية من خلال سن القوانين ووضع التسهيلات اللازمة للبنوك العمومية بتنيها، لكن رغم ذلك إذا ماأتينا للواقع فإنها لازلت بعيدة كل البعد عن التعامل فعليا بمنتجات المالية الإسلامية وإنما البنك أصبح مرابحا ومضاربا فقط بدل أن يكون ممولا لأصحاب العجز؛ وهذا يوضح بأن الهدف الرئيسي من الصيرفة الإسلامية هو سحب الأموال المكتنزة وتعظيم الأرباح مع احتكار السوق من طرف البنوك العمومية ومنع الزبائن من التوجه للبنوك الإسلامية أو الاستثمارات الشخصية.
- عدم تكييف البنك المركزي ولا باقي المؤسسات الداعمة للصيرفة الإسلامية مع الأحكام الشرعية، فلا يمكن لهيكل إسلامي أن ينشط في بيئة تقليدية؛ أين نجد بأنه لا توجد حتى هيئة رقابة شرعية على مستوى كل وكالة ولو حتى على مستوى المديريات الجهوية؛ فكيف يمكن لهيئة رقابة شرعية واحدة على مستوى البنك الرئيسي بالعاصمة أن تشرف على رقابة جميع المعاملات على مستوى كل الولايات في ان واحد.

- القرض الشعبي الجزائري من البنوك العمومية السباقة لتبني الصيرفة الإسلامية وتوفير شبابيك إسلامية على مستوى أغلب وكالاته، مما جعله يحقق أرقام أعمال معتبرة وتسجيل حسابات جديدة للزبائن؛ وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف جميع موظفيه لتحقيق الأهدا ف المسطرة المتمثلة أساسا في استقطاب أكبر عدد من العملاء وتعظيم الأرباح من خلال توفير بدائل وفق الأحكام الشرعية للشريحة التي لا تتعامل بالمنتجات الربوية التقليدية للبنك.
- يواجه القرض الشعبي الجزائري شح كبير في تنوع المنتجات الإسلامية وندرة الاستعانة بموظفين من أهل الاختصاص؛ وهذا ماقد يعيق نموه داخل السوق المالي الإسلامي؛ أين يجب عليه الخروج من دائرة الأمان وعدم الوقوف على استخدام صيغتي المرابحة والمضاربة (أين يكون البنك مضاربا فقط وليس صاحب المال) دون انتهاج باقي الصيغ التمويلية.
- اعتماد صيغتي المرابحة والمضاربة أساسا في منتجات الشبابيك الإسلامية جعلها تقع في شبهة أن معدل هامش الربح هو نفسه معدل سعر الفائدة؛ وهذا ماأدى إلى نفور أغلب العملاء.
- وجود هيئة رقابة شرعية واحدة تتمركز على مستوى المديرية العامة للبنك بالعاصمة؛ رغم أنه من الشروط أن تكون هناك رقابة شرعية مستمرة لمعاملات النوافذ الإسلامية وليس تدقيق بعدي فقط كما أنه يصعب على هيئة رقابة شرعية واحدة أن تراقب جميع الملفات المدروسة على مستوى جميع الشبابيك في البلد.
- يحسبلموظفي البنك حرصهم على توفير جميع الشروط اللازمة لاتباع الأحكام الشرعية في نشاط الشبابيك الإسلامية ولو كان ذلك بوتيرة بطيئة، والتحسين المستمر لجودة تقديم الخدمات واقتراح تنويعها.

❖ **اختبار صحة الفرضيات:**

- **الفرضية الأولى:** توفر المتطلبات الشرعية والقانونية والمحاسبية بالإضافة لمختلف ضوابط المعاملات المالية الإسلامية أمر أساسي لفتح نوافذ إسلامية في بنوك تجارية .
- **الفرضية الثانية:** الانفتاح على الصيرفة الإسلامية في الجزائر هدفه الرئيسي هو تنويع التمويل وتحريك الأموال المكتنزة واسترجع الأموال الموجودة خارج الدائرة المصرفية.
- **الفرضية الثالثة:** رغم الجهود المبذولة من قبل البنوك العمومية لإنجاح تجربة الانفتاح على الصيرفة الإسلامية إلا أنها تفتقر للغطاء القانوني والشرعي اللازم ، وكذا المؤهلات البشرية لتطوير النوافذ الإسلامية وتحقيق الأهداف المرجوة.

7. خاتمة:

أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل في:

- رغم حداثة تبني الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك العمومية، فهي تحقق أرقام أعمال وحسابات معتبرة مما يعني أن لها مستقبل زاهر إذا ماتم توفير البيئة المناسبة لنشاطها؛
- النوافذ الإسلامية الجزائرية لم توفر مناصب شغل للمتخصصين مما أدى إلى ضعف جودة الخدمة المقدمة من طرف المتعاملين وعدم ثقة الجمهور؛
- عدم توفر سلة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي على مستوى هذه الشبابيك؛
- عدم توفر رقابة شرعية متزامنة وداخلية لمعاملات النوافذ الإسلامية؛
- عدم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية اللازمة لتسيير الحسابات الإسلامية؛

- نقص الوعي المصرفي للجمهور بالمنتجات المطروحة من طرف النوافذ الإسلامية وشبهتها الربوية؛
- الهدف الرئيسي للشبابيك الإسلامية هو تعظيم الأرباح وامتصاص الأموال المكتنزة لدى الشعب الجزائري.

❖ **توصيات:**

- الاهتمام بالجانب القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية بالجزائر عموما، وتوفير البيئة المناسبة لنشاط المؤسسات المالية الراغبة بتبني هذه الأخيرة وفق الأسس والضوابط المحكمة.
- فتح الأبواب لخريجي تخصصات المالية والصيرفة الإسلامية من أجل إشغال مناصب عمل في النوافذ الإسلامية لتوفير كوادر بشرية فعالة وتتسم بالكفاءة مما يؤددي بالضرورة إلى رفع جودة المنتجات.
- تنويع المنتجات الإسلامية المعروضة على مستوى هذه النوافذ من أجل تنشيط الاقتصاد الجزائري عبر تمويل تنموي غير ربوي.

8. قائمة المراجع:

.القرآن الكريم

1. أحمد رحماني، و محمد جبوري. (30 جوان، 2020). النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر. المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، 06(01).
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (24 مارس، 2020). نظام رقم 20-02 ممضي في 15 مارس 2020. الجريدة الرسمية عدد 16 مؤرخة في 24 مارس 2020، 16، 34.
3. جعفر هني محمد. (2017). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 12، 94.
4. خطوي منير، واعمر بن موسى. (27 سبتمبر، 2021). النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة إضافات اقتصادية، 05(02).
5. خليفي جمال، وعبد الرحمان عبد القادر. (31 03، 2022). دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان خلال الفترة 2014-2020. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 05(01)، 365-366.
6. صالح مفتاح، وفريدة معارفي. (01 مارس، 2014). نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:الدوافع و المتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا. المجلة الدولية للبحوث الإسلاميةو الإنسانية المتقدمة، 04(03).
7. عباس حفصي. (جانفي، 2017). مفهوم النوافذ الإسلامية،و ضوابطها الشرعية. مجلة الدراسات الإسلامية، 08، 194-195.
8. فريدة ختير. (21 جوان، 2021). الضوابط القانونية للشبابيك المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري. دفاتر السياسة و القانون، 13(03).
9. لعلا رمضاني، وأم الخير البرود. (2017). تحديات فتح وافذ إسلامية في البنوك التقليدية -حالة بنك الجزائر-. مجلة الامتياز لبحوث الإقتصاد و الإدارة، 01(02).
10. فهد الشريف. (دون سنة). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي مصر.
11. القرض الشعبي الجزائري. (03 أوت، 2022). واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر. (لينة كرميش، مقابلة)
12. القرض الشعبي الجزائري. (2023). الصيرفة الإسلامية. تاريخ الاسترداد 13 ماي، 2023، من cpa-bank.dz: https://www.cpa-
13. القرض الشعبي الجزائري. (2023). نبذة عن البنك. تاريخ الاسترداد 12 ماي، 2023، من cpa-bank.dz: https://www.cpa-bank.dz
14. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (اخر تحديث ديسمبر 2020). قائمة المصطلحات. تاريخ الاسترداد 02 ماي، 2023، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: https://www.ifsb.org/ar_terminologies.php
15. نايف الشمري. (2023). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية - المشروعية و الضوابط -. تاريخ الاسترداد 2023، من http://conferences.ju.edu.jo/:
16. وكالة الأنباء الجزائرية. (01 مارس، 2021). قسنطينة: القرض الشعبي الجزائري يفتح شباكين موجهين للصيرفة الإسلامية ولعديد المؤسسات. تاريخ الاسترداد 12 ماي، 2023، من aps.dz: https://www.aps.dz/

17. وكالة الأنباء الجزائرية. (09 نوفمبر، 2022). صيرفة اسلامية: القرض الشعبي الجزائري يحصل مبلغا اجماليا يقدر ب16 مليار دج. تاريخ الاسترداد 12 ماي، 2023، aps.dz: https://www.aps.dz/ar/economie/